Research Papers | الدراسات والأبحاث

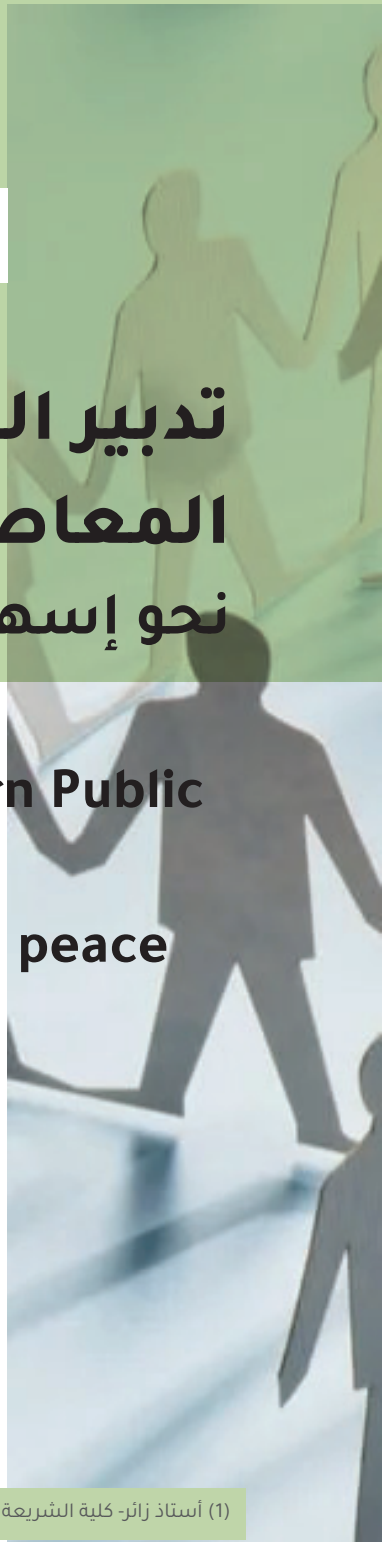

تدبير الفضاء العمومي المعاصر
نحو إسهام في السلم الاجتماعي

The Management of the Modern Public Sphere:
towards a contribution in social peace

أحمد الرزاقي[1]

Ahmed Errazzaki

(1) أستاذ زائر- كلية الشريعة فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. المغرب. البريد الإلكتروني: errazaki.ahmed@gmail.com

ملخص البحث:

معلوم أن الاجتماع الإنساني المعاصر عرف مجموعة من التحديات والإكراهات تولدت عنه أشكالاً من العنف الاجتماعي والسياسي والثقافي، فكان لا بُدَّ من مساءلة الفضاء العمومي عن الدور المنوط به.

فإذا كان الإنسان اجتماعيًا بطبعه، فحاجته إلى غيره، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، باتت ضرورية لا محيد عنها، ومن هنا كان لا بد له من التعايش لتحقيق حياته في مستوى متميز.

ويعتبر الفضاء العمومي ركيزة بناء المجتمع، وتقوية مؤسساته؛ لحفظ الحقوق بالعدل، وإشاعة الأمن والسلم الاجتماعيين، وتدبير المشترك الإنساني بالتعايش السلمي المتكافئ.

ويُعَدُّ هابرماس أحد أكبر مَن برَّز معناه المعاصر المتداول اليوم، وبَيَّن أهميته ومقوماته، ووظائفه الثقافية والاجتماعية والسياسية، بما هو آلية للنقد والدعاية وقوة اقتراحية ضاغطة؛ لتطوير الإنتاج وإذكاء روح الإبداع والابتكار، فهو آلية للتغيير الاجتماعي والإصلاح السياسي بامتياز.

فما معنى الفضاء العمومي في السياق المعاصر؟ وما الوظيفة المنوطة به؟ وكيف يؤدي دوره في لَمِّ شعث التشرذم والتشظي اليوم؟ وما علاقته بالدين والهوية وقيم التعايش السلمي؟

الكلمات المفتاحية: اجتماع- تدبير- فضاء- عمومي - السلم.

Abstract:

Modern society has faced several challenges and inconveniences that have led to different social, political and cultural violence hence the necessity to question the role of the public sphere

Human beings, social by nature, crucially need the other socially, economically and politically, and socializing is necessary to realise a distinguished lifestyle.

Public sphere is a cornerstone in establishing society, empowering institutions and to preserve rights with justice and spread social security and safety, as well as managing the community by peaceful and equal coexistence.

Habermas, a pioneer, who set the modern definition of public sphere and demonstrated

its importance, characteristics, and cultural, political and social functions. It is a tool, not only for criticism and propaganda, but also a pressing proposal power to develop production and motivate innovation, and an exceptional tool for social change and political reform.

What does, then, public sphere mean in the modern context? What is its function? How does it act to reunifying today's divergence? And what relation does it have with religion, identity, and the values of peaceful coexistence?

Keywords: community, Management, sphere, public, peace.

مقدمة:

معلوم أن الاجتماع الإنساني المعاصر عرف مجموعة من التحديات والإكراهات كما عرف أشكالًا من العنف الاجتماعي والسياسي والثقافي، والصراع على الثروات وغيرها، فكان لا بُدَّ من مساءلة الفضاء العمومي عن الدور المنوط به، والإسهام الجاد في انفراج الأزمات الذاتية والموضوعية للاجتماع الإنساني.

فإذا كان الإنسان اجتماعيًا بطبعه، فحاجته إلى غيره، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، باتت ضرورية لا محيد عنها، ومن البديهي «أن حياة الإنسان، في الواقع، هي كُلٌّ متكامل لا يمكن فَصْلُ بعضه عن بعض بحدود حقيقية ثابتة ومستقرة، باعتبار أن الإنسان كذات ووجدان وثقافة وقيم.. يتحرك في مختلف الفضاءات»[1]، ومن هنا كان لا بد له من التعايش لتحقيق حياته في مستوى متميز عن غيره من الكائنات، ليحظى بالكرامة ويتميز بالعقلانية في تصرفاته وسلوكه.

ومن المفترض أن الفضاء العمومي يعتبر ركيزة بناء المجتمع، وتقوية مؤسسات الرقابة فيه؛ لحفظ الحقوق بالعدل، وإشاعة الأمن والسلم الاجتماعيين وتدبير المشترك الإنساني بالتعايش السلمي المتكافئ، وهو محرك أساس للتحرر والانعتاق من كل أغلال وأشكال الاستعباد الأفقي السياسي والاجتماعي والثقافي.

وعلى هذا الاعتبار من المؤكد أن هذا الفضاء قد أدى أدوارًا طليعية عبر تاريخ الازدهار الحضاري، في بناء الإنسان، وتشييد العمران، فبفاعليته تحققت إنسانية الحضارة عبر العصور.

ويعتبر هابرماس أحد أكبر مَن برَّز معناه المعاصر المتداول اليوم، وبَيَّن أهميته

(1) مقال للدكتور محمد إكيج بعنوان: «الفضاء العمومي: مقاربة في الدلالات والتحول وضوابط التخليق» ضمن كتاب جماعي بعنوان الحريات الفردية في الفضاء العام، الأسس الفلسفية والمرجعية المؤطرة رؤى ومقاربات.

ومقوماته، ووظائفه الثقافية والاجتماعية والسياسية، بما هو آلية للنقد والدعاية وقوة اقتراحية ضاغطة؛ لتطوير الإنتاج وإذكاء روح الإبداع والابتكار، وتجديد وسائل التقدم والازدهار، فهو آلية للتغيير الاجتماعي والإصلاح السياسي بامتياز.

وهذا مما يظهر مميزات هذا الفضاء في سياق الاجتماع الإنساني المعاصر والحاجة ماسة إلى تفعيله وترشيد آلياته، وانتقاد مخرجاته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، طلبًا لمزيد من التقويم والتقييم لمعطياته ومقوماته ونتائجه.

فما معنى الفضاء العمومي في السياق المعاصر؟ وما الوظيفة المنوطة به؟ وكيف يؤدي دوره في لَمِّ شعث التشرذم والتشظي اليوم؟ وما علاقته بالدين والهوية وقيم التعايش السلمي؟

انطلاقًا من هذا ندير هذا البحث في محورين في محاولة لبيان معنى الفضاء العمومي وأهميته في السياق المعاصر، والأدوار المنتظرة منه، كالآتي:

المحور الأول: في معنى الفضاء العمومي وأهم مقوماته

لقد شكل الفضاء العمومي فلسفة خاصة لدى هابرماس مما جعل العديد من الباحثين يتناولوه بالنقد والتحليل، من حيث مفهومه ووظائفه ومقوماته، وبهذا شكل هاجسًا لكثير من الدارسين المعاصرين، ينم هذا عن عمق فلسفي نقدي ينطلق منه هابرماس في تنظيره للفضاء العمومي، وعليه أتناول هذا المحور في مبحثين.

المبحث الأول: في معنى الفضاء العمومي وتاريخه

يعد الفضاء العموم اصطلاحًا معاصرًا؛ فقد ظهر معناه في دلالته على معين معنوي خاصة، مع هابرماس، ومن نسج على منواله من الفلاسفة المعاصرين، والمطلع على مدلوله يجده متأصلًا عبر التاريخ، وإن كان معناه المادي أبرز في التاريخ أكثر من معناه المعنوي، وفي هذا المبحث أبرز ما تيسر من تعريفه وتاريخه.

أولًا: في معنى الفضاء العمومي

ليس المراد بالفضاء العام عمومية المكان أو الزمن أو المجال؛ بقدر ما هو فلسفة عميقة، تحدد كينونة المجتمع، وتصنع الإنسان في كل أبعاده، بل وتتدخل في مصيره، سواء كان هذا الإنسان فاعلًا مؤثرًا في الفضاء العمومي، أو متأثرًا به، أو هما معًا، فـ«الفضاء العمومي هو فضاء رمزي يؤدي دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني، وهو البيئة التي تسمح للطبقات والفئات الاجتماعيّة المتنوعة بالبحث بطريقة حرة، وانتقادية في الأعمال التي تتعهد الدولة بأدائها»[2].

وعليه فهو استعمال مجازي وتعبير بلاغي «يبدو كمكان أو شيء ملموس، بدلًا من أن يكون فكرة أكثر تجريدية، مع أنه بالفعل فكرة نظرية يمكن أن تطبق في عوالم مختلفة بشروط معينة»[3].

فلعل العمومية مراد بها عموم النفع للناس وإصلاح أحوالهم بطريقة عقلانية، قد تتجاور المكان والمجال، وتقلص من الزمان إلى أقصى الحدود، وتقلل من العدة والعدد في باقي الأشياء، فنكون أمام معنى للفضاء العمومي يعطي أفضل النتائج بأحسن الوسائل، فهو فضاء تفاعل وتواصل ونقد وبناء لنظم الاجتماع الإنساني.

ومن هنا نقف على التطور الهائل لمعنى الفضاء العمومي، نتيجة تراكم النقد عبر العصور وتطور وسائل التواصل بين الناس، فأصبح يشكل فلسفة خاصة، ومنظورًا خاصًا لكثير من القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتأثير في ذلك عبر نظرية التواصل والدعاية المتطورة جدًا.

ومن خلال هذا يمكن تقريب معنى الفضاء العمومي بالقول: هو كل فضاء يشكل جوًا من النقاش والحوار وتبادل الأفكار ونقدها وتصحيح الرؤى لتشكيل ثقافة المجتمع وترسيخ هويته، وتطوير حضارته اجتماعيًا واقتصاديًا، وتقويته سياسيًا وثقافيًا، فهو فضاء للتثقيف والنقد والتقويم والاقتراح، يتم تدبيره بثنائية الدولة والفاعل المدني والثقافي.

ثانيًا: الفضاء العمومي عبر التاريخ

إن مما لا شك فيه أن الفضاء العمومي، -بغض النظر عن تسميته- كان موجودًا منذ العصور الأولى لتشكل الحضارة، وعرف تطورًا ملموسًا بتطور وسائله والمؤثرين فيه، فمثلًا

(2) مقال بمجلة الاستغراب بعنوان: «دور الدين في الفضاء العمومي، دراسة في تطور رؤية هابرماس الفلسفية، مشترك حسين غفاري ـ معصومة بهرام، عدد صيف 2017م، ص82.

(3) يُنظر بحث «الفضاء العام عند هابرماس بحث في المفهوم والتحولات التاريخية، نوار ثابت: ص3.

الحضارة اليونانية إنما تشكلت بتفاعل عناصر الفضاء العمومي، خاصة النخبة المثقفة بانتقادها الحاد لسياسة تدبير الشأن العام، تعليميًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا.

ولعل الفضاء العام اليوناني «هو أقدم شكل من أشكال التمييز بين القطاعين العام والخاص، فكانت الأسرة اليونانية هي مجال العمل والتبادل والإنتاج، ولم يكن يسمح للرجال اليونانيين بالدخول إلى العالم العام للمدينة (بوليس) إلا إذا كانت لديهم صفة رب الأسرة أو السيد، وكان (بوليس) مجال المناقشة والعمل الجماعي، ولا يمكن للمرء العادي أو الذي لم يتمتع بصفة خاصة، أن يناقش أو يكافح..»[4]، وهذه صورة أولية لما وصلنا من معطيات الفضاء العام عند اليونان قديمًا.

وقد تولد عن الفضاء العمومي نظام صارم ومتقدم في التداول على تدبير الشؤون العامة، وزيادة منسوب الوعي الحضاري، وتحسين التدبير السياسي، وتقنين السلوك الفردي في المجال العام وتجويد الخدمات فيه.

وعلى كل حال فإن «الفضاء العام كان موجودًا كمجال للنقاش والعمل المشترك، كما يقول هابرماس: إن الفضاء العام اليوناني كان مجالًا للحرية والديمومة، فمنذ عصر النهضة كان هذا النموذج اليوناني مهمًا ومؤثرًا»[5].

المبحث الثاني: حضور الدين في الفضاء العمومي

إن مما لا شك فيه أن الدين له حضور مؤثر في الفضاء العام سواء بمعناه المادي المكاني أو بمعناه المعنوي الاعتباري، إن على المستوى الواقعي أو الافتراضي.

أولًا: الدين والفضاء العمومي

إذا نحن حاولنا القفز على العتمات المظلمة في تاريخ البشرية إلى وقت انبثاق النور الساطع لوحي السماء، نجد أن الدين عمومًا كان له أثر كبير وحضور قوي في تأطير الفضاء العمومي على عدة مستويات روحيًا واجتماعيًا، وتم به تحسين مردودية الفضاء العام في تدبير شؤون الناس، بالحق والعدل والحرية والمساواة، وغيرها من القيم الاجتماعية الضرورية، التي تساعد اليوم كثيرًا في ترشيد الفضاء العمومي بإحياء ما اندثر منه في قلوب أتباع الديانات، والحرص على تخلق النشء والأجيال الصاعدة بمقتضاه.

(4) الفضاء العام عند هابرماس بحث في المفهوم والتحولات التاريخية، للباحثة في قسم الفلسفة بالأردن نوار ثابت: ص: 3.

(5) الفضاء العام عند هابرماس: نوار ثابت: ص: 3.

وإذا نحن استطعنا تحقيق قفزة نوعية أخرى إلى سماء الوحي الخاتم لا شك أننا سنجده خصبًا بمجموعة من القيم والمبادئ والأخلاق العملية التي تؤطر الفضاء العمومي، وتذكي فيه روحًا نوعيةً، وفاعليةً إيجابيةً، متممًا لما سبق من الدين ومقوِّمًا لما اعوج منه، ومصححًا لما اختلط فيه.

فكان الدين الإسلامي الخاتم مهيمنًا على كل إيجابي ما سواه، والناظر في تعاليمه ومبادئه وقوانينه في مصادره الصحيحة، يلحظ بكل وضوح المبادئ الأساسية والمنهج القويم الذي يجعل الفضاء العام أكثرَ إيجابيةً، وأحسن تجمع إنساني ممكن؛ إذ يمتاز بإطلاق العنان للإبداع الإنساني، ويحث على كل ما يكرِّم الإنسان، ويُمَيِّزُه عن غيره، بالحسنى والعمل الصالح من غير ضرر ولا ضرار.

وإذا أردنا اختصار هذه المعاني لن نجد أفضل من العبارة النبوية: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» أو «صالح الأخلاق»[6]، وعليه فكل شيء يُكَرِّم الإنسان ويحرره ويصلح شأنه ويسعده في حاله ومآله فهو مطلوب مرغوب.

فالإسلام منهج متكامل «يرتكز على الإيمان بالله وعالم الغيب والشهادة، ويقر الإرادة الإلهية، ويعترف بالجوانب الروحية في الإنسان، ويقوم على الموازنة بين المؤثرات الروحية والاقتصادية والمناخية والحضارية دون أن يلتزم بعدًا واحدًا»[7].

وبهذا التكامل والموازنة يعمل على ترشيد الفضاء العمومي وعقلنته أكثر من غيره، وجعله فضاءً يزاوج بين الروح والمادة، والفرد والجماعة، بكل فاعلية وحكمة، وقيم وأخلاق؛ إذ يكون مرنًا إلى أقصى الحدود، وصلبًا قويًا عقلانيًا إلى أقصى الحدود أيضًا، فلا يغمط المخالف حقه، ولا يعلي أتباعه على غيرهم، إلا بميزان الصلاح والتقوى والعمل النافع للناس، فهو دين العزة والتعايش، والعدل والعفو، من غير مذلة، ولا تدنيس كرامة أحد مهما كان معتقده.

والمهم هو أن الإسلام أسس مبادئ كليةً، وأخلاقًا عامةً، وقيمًا واقعيةً، ومنهجًا محكمًا في الواقع والاعتبار، لتأطير المستجدات والطوارئ والنوازل المعاصرة، وبذلك يكون دينًا قيمًا كاملًا بكمال قوانينه وقواعده ومنطلقاته في رؤاه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تظهر رسوخه في تحسين تدبير الفضاء العمومي، والحث على تخليقه، وضبط مجالاته، بكل عقلانية، تبني في الإنسان إنسانيته بكل واقعية لتحقيق كرامته.

وإن كان الدين عمومًا له هذه الميزة، فإنه إن امتزجت به الخرافة واللاعقل وتناقض مع

(6) أخرجه: البخاري في صحيح الأدب المفرد، باب: حسن الخلق.

(7) التراث والمعاصرة، الدكتور أكرم ضياء العمري، كتاب الأمة، سلسلة كتب تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، الطبعة الأولى: 1405هـ، ص 69.

العلم والمعارف الحقة، وتمكن من السيطرة على الفضاء العمومي، فإنه يخنقه، ويجعل من الفضاء العام وبالًا على الإنسان، وهدمًا للحضارة، وتبخيسًا للعقل، ومَحْقًا للكرامة، بحيث تختنق فيه الحرية والنقد، ويسود فيه الرأي الواحد، ويفشو فيه الاستبداد باسم الدين والمقدس، فيموت الإبداع والابتكار وتنطمس الملكة، بموت التفاعل الإيجابي والنقد الجاد في الفضاء العمومي.

إن أي دين خالطته الخرافة حتى غلبت على تعاليمه وروحه، صار عرقلة لمهام الفضاء العمومي، وكدر صفو نتائجه، وشوش على مخرجاته، بل إن الدين الخرافي لا يمكن أن تتأسس عليه قوة إنتاجية لإثراء الحيوية في الفضاء العمومي، ولا يمكن أن يعيد له قوته التراحمية، وراحته الروحية، وقوة الترابط الاجتماعي تعارفًا وتضامنًا وتعاونًا وتكافلًا، فأصبح فضاءً للعبودية والإهانة والذل.

لذلك عانى الغرب المسيحي جراء امتزاج الخرافي بالدين ما عاناه وعاش ظلمات، وتخلفًا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، فكان دينه الخرافي سبب تخلفه علميًا وحضاريًا، نتيجة سيطرة رجال الدين على الفضاء العمومي، واحتكار تدبيره باسم الرب، فلم يُسمح لأحد بنقد أو إبداع أو خلاف في الرأي.

وقد شهد التاريخ كيف تعامل رجال الدين مع المفكرين والفلاسفة وعلماء الطبيعة، وكل ذلك التعذيب والتنكيل والقتل باسم الدين، وقد جعل ذلك المجتمع والنخبة المثقفة تكره كل ما يمت إلى الدين بصلة.

ومن هنا تأسست العلمانية على نقيض مع الدين، في محاولة للتخلص منه كله، خرافيه وصحيحه ونبذوه وراء ظهورهم، فنشط الغرب من عقاله، معتبرًا أن الدين هو سبب تخلفه، في حين أن الدين الخرافي هو من أهم أسباب التخلف وليس الدين الصافي الصحيح.

وإبان عصر الأنوار «في القرن التاسع عشر بدأت تتطور العديد من مفاهيم الموضوع والهوية الفردية، (..) تلك التطورات جاءت نتيجة لتطور المجتمع، ومع بداية الثورة الصناعية والتمدين، أصبح المجتمع وبشكل متزايد يعتمد على المؤسسات والهياكل التي طبعت حياة الناس»[8] مما أسهم في إعادة الحيوية للمجتمع وتفعيل عناصر الفضاء العمومي. وهذا كله نتيجة تشكيل فضاء عمومي مرتبط بالعقلانية الاجتماعية المتحرر من الخرافات الدينية وغيرها، حتى صارت «العلاقات بين الأفراد والمجتمع (..) مرتبطة بعضويته في

(8) ينظر بحث بعنوان: «طبيعة الهوية الاجتماعية في ضوء النظريات السوسيولوجية» للباحث: حاتم حميد محسن، تاريخ 13/ أب/2018م تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/06/17م مساءً على الرابط: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/16219

طبقة اجتماعية معينة أو بمهنة محددة»[9].

وهكذا عرف الفضاء العمومي تطورًا كبيرًا عبر التاريخ، إلا أنه مع الفيلسوف هابرماس شكل نقلة نوعية، من حيث التنظير لمفهومه وبيان عناصره ومكوناته والوظائف المنوطة به، باعتباره «الفضاء الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الممارسة السياسية بواسطة الدعاية، لتوجيه الرأي العام وجهة العمومية، بالفعل التواصلي»[10].

إن هذه القوة الاعتبارية لعمومية الفضاء، ليس للتأثير على القرار السياسي فحسب بل لصناعته، وإعادة تشكيل المجتمع ثقافيًا واقتصاديًا أيضا، وفي الوقت نفسه يعد الفضاء العمومي موجهًا للسياسات ومؤثرًا فيها وفي غيرها من المجالات الحيوية للناس.

ثانيًا: فاعلية الدين في الفضاء العمومي

مما لا يخفى على أحد فإن للدين أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمع، وإن الحداثة رغم محاولتها إقصاء الدين لم تفلح في ذلك كما كانت تأمل، بل بقي الدين ماثلًا في الواقع ومتجلًا في سلوك كثير من أفراد المجتمع ولو بشكل جزئي. بل يفضل البعض العيش في كنف دين خرافي، على عدم اعتقاد أي دين، ولو كان هذا الدين متناقضًا مع الحياة فيفضله على الإلحاد، والقليل يحاول الاختباء في اللاأدري والنادر يدعي الإلحاد ظاهرًا، ويخفي المعتقد الديني لخاصة نفسه، أو لوقت الشدائد والمحن التي لا مفر له فيها من الاعتقاد الديني.

والشاهد من هذا أن الفضاء العمومي يكون مسرحًا لتجاذب الآراء، وتبادل وجهات النظر، فتتوالد الأفكار، وترسخ المعتقدات فصاحب الدين يحاول الإقناع به، وتتفاعل حركات الفضاء بالنقاش والمناظرة، فتتولد نظرية التواصل التي هي من أهم عناصر الفضاء العمومي، وتبنى عليها آراء سياسية ورؤى ثقافية واجتماعية واقتصادية، تعمل على بلورة المجتمع وتشكيل مؤسسات الحكامة والديمقراطية التشاركية، التي تشرك المجتمع المدني والفاعل المثقف في تدبير الفضاء العمومي، وتحسين تفعيله.

و«لا يمكن أن ننكر الضوابط العقلية الكلية، والنظرة الشاملة إلى الأشياء والأحداث في ترشيد الحركة العلمية والفنون الصناعية؛ إذ لا بد أن تتقدم النظرية: الكشف عن الجديد

(9) يُنظر مقال بعنوان: «طبيعة الهوية الاجتماعية في ضوء النظريات السوسيولوجية» للباحث: حاتم حميد محسن، تاريخ 13/ أب/2018م تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/06/17م مساءً على الرابط: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/16219

(10) يُنظر بحث بعنوان: الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر للباحث المغربي رشيد العلوي بحث محكم مؤسسة مؤمنون بلا حدود: 3

والوصول إلى حقائق المعرفة»[11]، فكان الدين حافزًا ومحركًا للعنصر البشري لترشيد تفاعله مع الواقع العملي في الفضاء العمومي.

والحاصل أن الدين له تدخل قوي في الفضاء العام، وهو محرك أساس لعناصره، سواء في إظهار أهميته والدفاع عنه أو مناهضته وبيان عدم جدواه، فلا يكاد يخلو فضاء من النقاش الديني، وهذا بصفة عامة، أما عن الدين بمعناه الإسلامي فهو أكثر رسوخًا في النقاش وحضورًا في الفضاء، نظرًا لطبيعته وصحة مصادره، وفطريته، وخاتميته.

ثالثًا: الفضاء العمومي والتطور الرقمي

لقد عرف الفضاء العام طفرة جد نوعية وتقدمًا كبيرًا مع التطور التيكنولوجي الرقمي واكتشاف العالم الافتراضي، سواء على مستوى المفهوم أو الوظيفة، حتى كاد يحجب معنى الفضاء العمومي الأول، الذي أصبح تقليديًا مقارنة من الفضاء الرقمي الافتراضي.

فليس هناك فرق بين الفضاء العام والخاص إلا كون «العمومية معيارًا لكل تفكير يحكم أيَّ فعل إنساني في الزمان والمكان، وكل قضية من قضايا الشأن العام، كالعدالة والحق والسلطة والقوة والعنف والواجب والشرعية والمشروعية.. والفعل التواصلي وما يفرضه من أخلاقيات للمناقشة والتداول»[12]، لأجل التوافق وحفظ الحقوق بالعدل وضبط الفضاء بالمساواة والعقلانية.

وإذا كانت نظرية التواصل من أهم مقومات الفضاء العمومي؛ فإنها مع التطور الرقمي أصبحت أكثر توغلًا في هذا الفضاء، وبأفضل الوسائل على أوسع نطاق ممكن، بأقل مجهود ممكن، وبتكلفة جد منخفضة، فالفضاء العمومي الافتراضي لا يحتاج إلى اجتماع مكاني لتحققه، أو التقاء جسدي لانعقاده، وإنما كل من مكانه يحقق الغرض المنشود، بشكل مباشر ومرئي، وكأنه في مكان واحد، بكل انضباط ودقة.

لذلك تميز الفضاء العام الافتراضي بزخم الإنتاج وكثرته وله قوة تأثيره ووفرة إنتاجه، لما له من قوة تجميع الجماهير، وإبداء الرأي بكل حرية وأريحية دون ضغط ولا منع ولا تضيق، فعرف العالم إعادة تشكيل كلي على جميع الأصعدة تقريبًا؛ إذ شكل هذا المعطى ضغطًا سياسيًا، وإلحاحًا في وجوب التغيير، وتحديث المؤسسات، بل أدى الفضاء الافتراضي إلى تغيير مجموعة من الأنظمة السياسية بتأثيره الفعال، وبذلك لعب دورًا سياسيًا ودعاية كبيرة من أجل التغيير والإصلاح السياسي.

(11) التراث والمعاصرة، الدكتور أكرم ضياء العمري، ص69 - 70.

(12) الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر للباحث المغربي رشيد العلوي بحث محكم مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص: 3.

كما أن هذا الفضاء العام الافتراضي له أدوار مؤثرة جدًا على المستوى الاجتماعي، فمثلًا «الشبكات الاجتماعية قد أسهمت حقًّا وحقيقة في تأسيس مفاصل المجال العام بالمغرب، ليس فقط بخصوص فضاء النقاش والحوار الذي فتحته أمام الجمهور، ولكن أيضًا كونها فسحت لهذا الأخير سبل الإسهام غير المباشر في اتخاذ القرار»[13]. إذ هذا الفضاء هو بمثابة ركن لتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وزيادة المعارف من كل الفئات ذكورًا وإناثًا صغارًا وكبارًا، فهو فضاء لكسب الصداقات، والتعرف على مجموعة من الثقافات والأعراف والتقاليد والأجناس المختلفة، والتفاعل معها وتبادل المعلومات وتحصيل التثاقف الحضاري.

إن «العالم قد بات، منذ ثمانينات القرن الماضي، بإزاء ثورة تكنولوجية عميقة طالت كل جوانب الاقتصاد والمجتمع والثقافة، حاملة معها أدوات جديدة لإنتاج وتخزين وتوزيع واستهلاك القيمة والثروة، لم تكن موجودة ولا مألوفة بأزمنة ما اصطُلح على تسميته بالثورة الصناعية أو ما بعد الصناعية أو بمرحلة الاقتصاد الجديد، وعلى الرغم من أن هذه الثورة قد تمظهرت بقوة في القطاعات الإنتاجية المباشرة، فإنها تجلَّت أكثر في قطاعات الإعلام والمعلومات والاتصال، على مستوى البنى التحتية المادية، كما على مستوى المضامين المنتَجة والمعارف المروَّجة والمعلومات المتنقِّلة»[14].

كما أن هذا الفضاء الافتراضي يعتبر بمثابة سوق مفتوح في وجه الزبائن والباعة من أي سلعة تريد بيعها أو شراءها، وهناك غرف افتراضية تعرض فيها هذه المنتوجات كل منتوج على حدة، حيث تشاهد البضاعة التي تريد بجميع أوصافها وثمنها، وتتصل بصاحبها ليتم البيع كأنك في فضاء عمومي حقيقي.

وبهذا حقق هذا الفضاء الافتراضي نشاطًا اقتصاديًا مهمًا جدًا، بل خلق مجموعة من مناصب الشغل وأسهم في الرواج التجاري والتقليص من البطالة، بطريقة عجيبة وغريبة.

كما أسهم في رفع منسوب الوعي لدى مرتفقيه ورواده بدءًا بالتعلم الذاتي وتيسير الحصول على المعلومة وكيفية توظيفها، إلى إتقان كثير من المهارات الثقافية واللغوية والتواصلية، كما كان له الفضل في تقريب مجال العلمي التخصصي في شتى العلوم والمعارف، كما أسهم أيضًا في التعريف بمهارات الحياة والحرف والمهن الاجتماعية، وطرق تحسين الدخل الفردي وتحسين الحالة المادية.

(13) يُنظر مقال بعنوان: «الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التَّحكُّم والدَّمَقْرَطة» ليحيى اليحياوي، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ: 8 نوفمبر 2015م.

(14) يُنظر مقال بعنوان: «الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التَّحكُّم والدَّمَقْرَطة» ليحيى اليحياوي، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ: 8 نوفمبر 2015م.

الحاصل:

لا شك أن الفضاء العمومي يتنازعه طرفان: الجمهور الذي هو أحد مقوماته، والدولة بصفتها القانونية، فالجمهور نَزَّاع إلى التحرر واستغلال الفضاء العام برغماتيًا، في حدود ما تتيحه العقلانية في أحسن حال، وقد يتجاوز العقلانية في بعض الأحيان، والدولة في أسوء الأحوال غرضها تجنب العنف وإحلال الأمن، وفي أحسن الأحوال حفظ رفاهية استعمال الفضاء العام واحلال الأمن والسلم الشاملين.

وبهذا يكون الفضاء العام تفاعليًا في صناعة القرارات، أو قل هو «يلعب دور الوسيط بين حاجيات المجتمع والدولة»[15] بصفتها مؤسسات ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، أو دكتاتورية وفي حالة هذه الأخيرة فإن الدولة تبتلع المجتمع وتسحقه، باستخدام الفضاء العمومي نفسه، بسبب خضوعه لمجموعة المصالح التي تستعمل تقنيات الإشهار الخاصة لمصلحتها الخاصة لاستمرار سلطتها»[16] ونفوذها عليه حيث تستعمل سلطة الإعلام والتضليل والتشهير بالفاعلين أو المؤثرين وابتزاز المناضلين طمعًا في إخضاع الفضاء والسيطرة عليه، بعيدًا عن التدبير المشترك والعقلاني له، لهذا «فالدولة بطبيعة الحال لا تتوقف عن محاولة فرض هيمنتها على الفضاء العام، من خلال وسائل الإعلام ماديًا وافتراضيًا»[17] وتأبى مشاركة المجتمع المدني في تدبيره.

أما إذا فقدت الدولة سيطرتها على الفضاء العمومي، فإن حالة الفوضى تعم كل الأرجاء، بحيث كل يريد فرض سيطرته عليه من عموم المرتفقين له سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الديني.

ومن خلال نظرة هابرماس للفضاء يتضح «أنه حاول عقد شكل من أشكال الحوار وتبادل الأفكار بين التيّارات المؤمنة والتيّارات العلمانيّة، وأعماله الفلسفية تشهد على أنّه بذل جهدا في مجال الحوار بين الأديان والحضارات في عالم الحداثة من أجل لفت الأنظار إلى أهميّة الدين مع محاولة المنع من استغلال الدين في الحروب والعنف»[18].

(15) يُنظر مقال بعنوان: «هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي، نردين علوش، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 4 جانفي 2014م، ص: 233.

(16) مقال «هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي، نردين علوش، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 4 جانفي 2014م، ص: 234.

(17) الفضاء العام عند هابرماس بحث في المفهوم والتحولات التاريخية، للباحثة: نوار ثابت، ص: 2.

(18) مقال بمجلة الاستغراب بعنوان: «دور الدين في الفضاء العمومي، دراسة في تطور رؤية هابرماس الفلسفية، مشترك حسين غفاري ـ معصومة بهرام، عدد صيف 2017م، ص: 82.

المحور الثاني:
الفضاء العمومي في المجال التداولي العام

أتناول في هذا المحور أزمة الفضاء العمومي المعاصر على المستوى التداولي الذاتي والمستوى التداولي الدولي مع التركيز على بناء قيم التفاعل مع الآخر بتكافؤ واقعي واستفادة متبادلة؛ للإسهام سويًا في تشييد مشترك الاجتماع الإنساني المعاصر.

المبحث الأول:
المجال التداولي الذاتي

إن المجال التداولي الذاتي يعرف عدة تحديات وإشكالات على كافة مناحي الحياة المعاصرة، مرتبطة أساسًا بسوء تفعيل عناصر الفضاء العمومي على الوجه الصحيح مما تولد عنه أزمة في التدبير والاستثمار لعناصر ومقومات الفضاء العمومي.

أولًا: أزمة الفضاء العمومي المعاصر

مما لا شك فيه أن المجتمعات الضعيفة والمتخلفة تعاني أعطابًا اجتماعية وثقافية تذكي نعرة العنف والعنصرية، أو السطو على الغير والتسلط عليه، بل قد يتطور إلى خروج عن السيطرة، وانتشار السيبة والفوضى العارمة أو الإرهاب؛ سواء كان باسم الدين أو العرق أو الفقر والجهل.

وقد لوحظ ذلك كله ليس في بعض الدول المتخلفة فقط بل حتى في بعض الدول المتقدمة، إذ تشتعل نيران العنصرية والكراهية، فتحرق اليابس والأخضر من القيم الاجتماعية من التسامح والتعايش فضلًا عن التضامن والتعاون والتكافل.

ولعل ما نلحظه من اختلال اجتماعي وسياسي وحتى اقتصادي نتيجة لاختلال ميزان الفضاء العمومي بسيطرة أحد أطرافه وبسط نفوذه عليه وإقصاء الطرف الثاني بالقوة أو باستضعافه.

فقد تسيطر عليه الدولة فتخنقه بالاستبداد واستعمال القوة والهيمنة، وسيادة الرأي الفرعوني الواحد، مما يؤدي إلى إذلال المجتمع والركود الفكري، وقتل الإبداع والابتكار، وبالتالي الحكم على التقدم والازدهار بالعدم، فنكون أمام مجتمع مغلقٍ منمطٍ على هوى الحاكم، مجتمع لا طعم له ولا رائحة.

وقد يسيطر عليه الجمهور بغوغائيته في غفلة من الدولة وغياب للقانون، فيتحول إلى فضاء السيبة والفوضى العارمة كل يفعل ما يشاء وقت ما يشاء، بغير حسيب ولا رقيب. وسيطرة الجمهور على الفضاء العمومي تارة يكون باسم الدين، وتارة باسم العنصرية، وتارة

ثالثة باسم الحداثة والتقدم، فتسيطر فيه الفئة الباغية، وتحاول تنميط الناس على مهيع واحد، وسيطرة على تفكيرهم، فنصير أمام مجتمع متسيب، يعيش على هوى نفسه وما تمليه عليه شهواته.

في حين أن الفضاء العمومي ينبغي أن يسير بتوازن، وتدبر عناصره باشتراك بين الدولة بصفتها راعية العدل والحق بالقانون، والمجتمع المدني والثقافي بصفتهما فاعلان بالرقابة والتوجيه والإبداع والمرافعة من أجل ضمان الحريات والحقوق والمساواة، والنضال لتجويد مؤسسات الدولة وحكامة وظائفها، وتثقيف الجمهور والتدافع الثقافي والسياسي السلمي، في إطار ثوابت الهوية الوطنية.

وذلك يجعل مساءلة الفضاء العمومي المعاصر عن الأدوار المنوطة به حضاريًا سؤالًا مشروعًا، وملحًا في الوقت نفسه، مما ينبغي معه بناء مقومات التعايش الفطري، وتوفير جو التسامح، تربيةً وتعليمًا، اقتصاديًا وتشغيلًا، قانونًا وتحصينًا، سياسيًا واجتماعيًا، لبناء نموذج للاجتماع الإنساني المعاصر.

وفي هذا المحور سنحاول بيان أهم ملامح مقومات هذا المجتمع، ونحاول التركيز على أهم القضايا المهمة والحساسة من حيث الواقع المعاصر، مع محاولة الإطلالة على بعض جوانب تأصيلها من خلال الوحي والتراث.

ثانيًا: إسهام الإسلام في تفعيل الفضاء العمومي لحل الأزمة

إن الإسلام دين البشرية جمعاء المؤمن به والمخالف له وهو الدين الخاتم، لذلك اتسم بمرونة وصلاحية مستمرين، فكان تشريعه ومنهج الاجتهاد فيه يتجاوبان مع كل القضايا بمسؤولية وإقناع، ومرونة بالغة تراعي كل الجوانب الكامنة في الإنسان المادية منها والمعنوية الظاهرة والباطنية الفردية والجماعية، كما تزكي فيه قواه العقلية والعاطفية والفطرية، وتحترم فيه إرادة الاختيار المسؤول، من غير إكراه ولا إجبار ولا تنميط.

فالإسلام متشوف إلى قانون يوسع مجال الحريات الفردية في إطار الحافظ على الحقوق واحترام الخصوصيات، قانون يعيش الناس في ظله في وئام واحترام، وفق اختياراتهم وبكامل حرياتهم الفردية والجماعية، بما في ذلك إمكانية ارتكاب المحظور ومخالفة الشريعة، شريطة أن لا يكون ذلك باسمها، حتى لا يُفهم أنها تجيزه أو بإذن منها، فيسمح بجميع الحريات

الفردية التي لا تمس بإنسانية الإنسان ولا بعقله ولا بفطرته ولا بالقانون العام الناظم للنسق الاجتماعي.

المبحث الثاني:
المجال التداولي الدولي وتحدي التعايش

يعتبر المجال التداولي الدولي فضاءً عموميًا واسعًا، يجب أن يشترك في تدبيره كل الدول والأمم والهيئات والمنظمات، ولذلك يحتاج إلى تدبير عقلاني واقعي، وحكامة جيدة، وتعارف عميق على أحوال الشعوب وثقافتها وتاريخها، ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما هي عليه من المعتقد الديني، ليتحقق التعايش العقلاني المتكافئ، الذي يقصد إلى تكريس مبادئ الكرامة وتحقيق إنسانية الإنسان، بالتعاون في شتى المجالات المعرفية والثقافية والأمنية والسياسية والاقتصادية، باحترام متبادل لكل الثقافات الإنسانية مهما كان الاختلاف فيها، أي الرفض لكل أنواع التنميط الذي يلغي ثقافة الآخر.

ومن هنا كان هذا المبحث محاولة في الإسهام في بيان أهم القواعد التي يتأسس عليها الاجتماع الإنساني المعاصر في مجاله التداولي الدولي، من خلال التركيز على ضرورة رعاية التعايش السلمي من كل الأطراف بكل تكافؤ.

أولًا: المنطق التداولي لمفهوم التعايش

إن التعايش في العالم المعاصر يعرف مجموعة من الاختلالات المنهجية والمعرفية والقيمية، إذ نُظر إليه تارة بشكل تجزيئي، وكأنه أمر جزئي، أو ترفيهي قد يستغنى عنه، ولم ينظر إليه على أنه منظومة من القيم والمبادئ المتكاملة في نسق متجانس ومتكافئ.

كما اختزل وجوب القيام به والحفاظ عليه من جهة واحدة، وهي الطرف الأضعف في المعادلة، خلافًا لصريح صيغته اللغوية، ودلالته الاجتماعية؛ الدالة على المشاركة على حد سواء بين كل أطرافه المعنية، فلا معنى للتعايش إن لم يكن العالم متكافئًا، يرعاه جميع أطرافه، وحين اختل شرط التكافؤ فيه صار عبارة عن إملاء وهيمنة من جهة واحدة وهي الطرف الأقوى.

وتارة أخرى اختزل معنى التعايش في مُكَوِّنِه الخارجي الذي يكون مع مختلف الدول أو الديانات أو الأمم، وتُنوسيَّ مُكَوِّنُه الداخلي؛ الذي يكون من داخل المجتمع الواحد، أو ما يمكن أن نسميه التعايش الذاتي؛ بدءًا بأصغر حلقة فيه إلى كل مكوناته، وذلك نتيجة لما يعرفه العالم الثالث من ضغوط اجتماعية وثقافية، وهشاشة اقتصادية، ووهن سياسي، جراء هيمنة العولمة، وسيادة النموذج الواحد،

فالضعف والتخلف الذي يطبع الدول المتخلفة والقابلية لذلك من أهم عوامل فرض نموذج خاص من التعايش ليس فيه من معنى التعايش إلا الاسم، وخدمة مصالح القوى المهيمنة.

ومن المؤكد أن التعايش المتكافئ لا سبيل إليه إلا بتحقيق نسبة عالية من التعايش الداخلي لكل مجتمع على حدة، وإصلاح ما به من الأعطاب الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

ونعني بالتعايش الداخلي، المصالحة الذاتية لأفراد المجتمع الواحد مع مكونه الثقافي والاجتماعي وهويته التاريخية والدينية، أفقيًا في علاقته الاجتماعية، وعموديًا في علاقته بمكونه الديني والمذهبي والروحي، فكان غياب هذا التعايش الداخلي، أو ضعفه أو تراجعه، مقدمة لما سواه من الأزمات الاجتماعية والإنسانية، مما يجعل قوى الهيمنة العالمية، تحاول فرض شروط قواعد التعايش، لا تراعي إلا ظروف طرف واحد.

والذي نحاول الإسهام به هو بيان أهمية التعايش المتكافئ، في الواقع المعاصر.

ونؤكد ابتداءً أن معنى التعايش لا يتحقق إلا إذا كان متكافئًا بين جميع الأطراف، أما إذا تنكَّر له البعض أو تنكَّب عن الوفاء بمبادئه طرف خرج عن معناه إلى شيء آخر: قد يسمى استسلامًا أو خضوعًا أو إذعانًا، ولا يمكن أن يسمى تعايشًا.

وهذا ما يتولد عنه الاحتقان الحضاري نتيجة شعور الشعوب المستضعفة بالإذلال والخنوع وسوء التعامل أو الاستعباد والاسترقاق المعنوي، مما يؤدي إلى الكراهية والعنف والعنصرية واللاتعايش.

ومن هنا تتولد فرضيتان متناقضتان مفادهما:

- ✓ الفرضية الأولى: هي أن الدول المهيمنة والمتقدمة ماديًا من أكبر صناع العنف واللاتعايش في العالم، فضلًا عن غياب التعايش فيما بينها، وشيوع العنصرية والعنف الاجتماعي في مجتمعاتها.
- ✓ والفرضية الثانية: أن القوى المهيمنة ترى أن كل شر منشؤه وسببه العالم المتخلف، فهو منبع الإرهاب والتخلف والأمية وسوء التنمية، والهجرة السرية، وسوء المعاملة، وهلم جرا من الكوارث والأزمات، مما اضطر بعض الباحثين إلى الحديث عن التعايش السلمي.

كما تتولد عن هذين الفرضيتين نتيجتان متناقضتان مفادهما:

- ✓ الأولى: أن القوة التي تتميز بها قوى الهيمنة ليست إلا قوة اقتصادية وصناعية في مقابل انهيار اجتماعي وأخلاقي وانحطاط إنساني.
- ✓ والثانية: أن استعباد العالم المتخلف واستبقاء ضعفه واستحباب تبعيته وخضوعه وخنوعه ليس إلا قنبلة موقوتة، متى سمحت لها الفرصة انفجرت، وهذه النتيجة تؤكد الفرضية الأولى وتشهد لها، فاللاتعايش يصنعه الغرب بغطرسته وجبروته أكثر ما يصنعه العالم المتخلف بتخلفه وسوء أحواله.

ولقد تحدث كثير من العلماء والخبراء عن الويلات التي جرتها العولمة وقد تحقق فعلًا أنها تعمل على محو الخصوصية الثقافية والدينية لكافة الشعوب المستضعفة، وتدفع في جعل سيادة نموذج واحد هو النموذج الغربي الأمريكي في الثقافة والسياسة والاقتصاد.

ويؤكد هذا ما ذكره «المهدي المنجرة» باستقراء ما توصل إليه في الدراسات المستقبلية حيث قال: «إن القوى العالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تمارس الإذلال على بلدان العالم الثالث، التي تنصاع لذلك من غير كثير اعتراضات، قبل أن تمارس الإذلال بدورها على جماهيرها بذاتها»[19]، ولعل هذا الإذلال المزدوج يهد أركان التعايش ويؤسس للانتقام والاحتقان الدولي والداخلي. مما يجعل السؤال مشروعًا عن آفاق التعايش العالمي ضمن الاجتماع الإنساني المعاصر.

ثانيًا: منطق التعاون في المجال التداولي الدولي

مما لا شك فيه أن كل الناس في حاجة ماسة لبعضهم البعض ولا يتصور استغناء أحدهم عن غيره، مهما ملك من الجاه والمال والسلطة، فكل إنسان غني بغيره فقير بذاته، ثم إن الله جعل عباده بشكل فطري مضطرين إلى التعاون والتكامل ضرورة، كما جعل فيهم جانبًا من الخير والصلاح قد يكون كثيرًا في بعضهم قليلًا في بعض، وهذا بالنظر إلى الدافع والرغبة التي تَرَغِّبُ كل أحد في التعاون.

لكن حينما نتحدث عن التعاون مع الآخر فمن منطلق النظرة الإيجابية، استفادة منه ومن خبراته، ومما لديه من التجارب والعلوم، وما وصل إليه من الإيجابي الصالح، وإفادته بما لدى الأمة من الخير والعلم والهداية والخبرة في كل المجالات، بشكل متبادل متفق عليه بين الطرفين أو الأطراف.

(19) يُنظر كتاب الإهانة للدكتور المهدي المنجرة: 7.

وليس هناك أي إشكال في الاستفادة من الصالح والخير والحكمة، أنى كان مصدرها وصاحبها أو نوعها أو مجالها، فالحكمة ضالة المؤمن أين وجدها فهو أحق بها -كما قيل-

لكن التعاون الدولي أدق من هذا وأعمق وإنما هو ترجيح دقيق من داخل المفاسد على حدة، ومن داخل المصالح على حدة فضلا عن الترجيح بينهما، لا تدرك إلا بالذكاء الكبير والخبرات المتعددة، فليس الكلام عن الترجيح بين المصلحة والمفسدة فيؤخذ بالأولى وتترك الثانية، وإنما يتم الكلام في هذا الصدد خاصة، عن أصلح المصالح، وأفسد المفاسد، فليس ثَمَّ مصلحة -في الغالب- إلا مشوبة بمفسدة بوجه من الوجوه، وما من مفسدة إلا خالطتها مصلحة بوجه من الوجوه، ومن هنا نحتاج إلى ذكاءات خارقة وخبرات متعددة في إدراك منهج الاستصلاح، وكشف ما قد تحويه المفاسد من منفعة يمكن عزلها والانتفاع بها.

ونستشهد لهذا النظر الدقيق بجملة من وقائع المنهج النبوي في إدراك حقائق القرآن وتنزيها على أعيانها في الواقع، ومنها:

ما جاء في حديث: «وجد النبي -عليه الصلاة والسلام- شاة ميتة، أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال النبي: هلا انتفعتم بجلدها؟ قالوا: إنها ميتة قال: إنما حرم أكلها»[20] المنطق النبوي دل على ما يمكن استصلاح ما يمكن استصلاحه مما ظاهره مفسدة محضة، والانتفاع به.

وكذلك حديث «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ»[21]، وهو أن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام استخرج مثقال ذرة خيرٍ من شر محض، وهي تلك النصيحة من الشيطان لأبي هريرة؛ حيث أقره عليه السلام بالانتفاع بذلك النصح الذي خرج من شر الخلق وأفسدهم وأخبث المخلوقات، فمِنَ فَوَائِدِ ذلك كما قال ابن حجر: أن «الشَّيْطَانَ قَدْ يَعْلَمُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُؤْمِنُ، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ قَدْ يَتَلَقَّاهَا الْفَاجِرُ فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا، وَتُؤْخَذُ عَنْهُ فَيُنْتَفَعُ بِهَا»[22]، إذن لا بد من استثمار الجانب الخيري في الناس واستخراجه مهما كان قليلًا.

وفي آية الإفك دلالة على استخراج خير من شر، نحسبه شرا لا خير فيه، لكن ذكر القرآن أن فيه خيرا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[23]، فهذا النفس وهذا الاحتمال من الخير الموجود فيما نرى أنه لا خير فيه، هو الواجب البحث عنه في ثقافة المخالف وإنجازاته وخبراته، واستخراج النافع منه والانتفاع به، وترك الفاسد والابتعاد عنه، المهم أن نمتلك قوة التَّعَرُّف على الخير الكامن في المخالف، ونمتلك قوة استثمار خَيْرِيَّتِهِ، وأن نمتلك قوة التخلي والترك للمألوف المرجوح، لصالح الراجح الوافد.

(20) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على موالي أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم-، رقم 1492، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم: 101.

(21) أخرجه الإمام البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل»، رقم: 2311.

(22) فتح الباري 489/4.

(23) النور: 11.

وعليه فالتعاون على الخير مع المخالف ممدوح شرعًا، مطلوب واقعًا، وحاجة ماسة إليه في كل مجالات الحياة في العلوم والثقافة والإبداع، والمهن والإعمار والتسيير الإداري والتقني، والسياسي والنظم الاجتماعية وغيرها، شريطة أن ينتفع بها عموم الناس، ولا يعم ضررها كافة الناس، وأن تكون مصالحها أشمل وأكبر وأرجح من مفاسدها.

وهنا لا بد من قوة التمييز المقاصدي بين المصالح الراجحة والمرجوحة، وبينها وبين المفاسد، وما هو عام من ذلك، وما هو خاص، وما هو مؤثر في صيرورة المجتمع، وما ليس كذلك، وأن نمتلك ذكاء اعتبار المآل وفقه الحال، وقوة استيعاب الماضي، والتمكين للعقلية النَّقَّادة لمعرفة ظروف كل ذلك وملابساته وسياقاته، وكذلك التعاون على تقليل المفاسد المتفق على فسادها، ورعاية ما لا يسع العقلاء الاختلاف فيه، من المشترك الإنساني.

وبهذا يتضح أن التعاون أمر ضروري لتدبير الاختلاف بين الناس عامة وأنه لا أحد يستطيع أن يستقل بنفسه، وكل في حاجة بالضرورة إلى غيره، ثم إن التعاون على الخير برهان عملي على تميز الإنسان عن غيره في عقلنة تعايشه، ثم إن التعاون أمر ضروري للتقدم والازدهار وتحسين الإعمار، ودليل واضح على التواصل والتثاقف، والزيادة في الخبرة، والترقي بالعقلية، وإسهام أساس في المحافظة على التميز الإنساني.

خاتمة:

لعل من نتائج التفعيل الإيجابي للفضاء العمومي ما تم ابتكاره من التدبير المشترك لكثير من الشؤون العامة، وفك احتكار المؤسسات التقليدية له، وهو ما يسمى «الديمقراطية التشاركية»، التي أبدع كثير من الدول الديمقراطية والمتقدمة في آليات تنزيلها، فصار المجتمع المدني فاعلًا أساسيًا في اقتراح القوانين، وترشيد السياسات العمومية وتوجيه الرأي العام، من أجل الحكامة المؤسساتية والجودة في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن هنا كان لا بُدَّ من التشوف إلى استتباب الأمن وإحلال السلم، انطلاقًا من عقلنة تدبير الفضاء العمومي، وإطلاق العنان لتفعيله، ولعل من أهم مخرجاته ضبط مجال التداول الداخلي بالتربية على القيم الجمعية، وترسيخ دمقرطة المجتمع، بإشاعة ثقافة الحرية المسؤولة، وعقلانية السلوك الجماعي والتصرفات الفردية، وغرس روح المبادرة والفاعلية، عبر أنواع الفضاءات العمومية، باعتبار الشراكة بينها في التربية على المواطنة، والاحترام المتبادل بين كل الناس، بدءًا بالفضاء الأسري والمدرسي، وسائر فضاءات التلاقح الثقافي من داخل المجتمع، سواء كان فضاءً واقعيًا وافتراضيًا.

وهكذا ينبغي تضافر جهود الجميع في تكوين المواطن الإيجابي والفعال والذكي والمبتكر كل من موقعه ومجاله، حتى نستطيع تجسيد مجتمع التسامح والتعاون والتراحم والتكافل بكل أبعاده الواقعية، بعيدًا عن المثالية التي تصور سلوك الإنسان في مقام العصمة أو الملائكية، ومن هنا يتفاعل الفضاء العمومي بكل أنواعه ومكوناته لإحداث التوازن النفسي والاجتماعي في المجتمع.

كما يعمل هذا الفضاء على إشاعة ثقافة الانفتاح على الآخر والتسامح مع سائر الناس والتركيز على الأخوة الإنسانية الجامع للإنسانية جمعاء، في التأسيس للتعايش السلمي بين كل الناس، باحترام ثقافة الآخر واختياراته ودينه ومذهبه وتقاليده وخصوصياته.

أما منطق تدبير الفضاء العمومي في المجال التداولي الدولي فهو يُعَلِّم أن التسامح هو السهولة في ذكاء وحزم وفطنة، وهو التعايش في عزة وكرامة، مما يشعر بالتكافؤ الحضاري بين الأمم والشعوب، أما لو طُلِب التعايش من طرف واحد دون التزام من الطرف الآخر فهو الخنوع والخضوع والاستعباد والاستقواء المؤدي إلى الغزو والاستعمار الثقافي والاقتصادي والسياسي وربما العسكري، وهذا لا يسمى تعاونًا ولا تعايشًا، إذ من البديهي أن هذه القضايا تقع بشكل متكافئ بين الطرفين لا من طرف واحد كما هو الأمر في صيغة وزن «تفاعل» تعايش أو تعارف وتسامح.

والحاصل أن التعايش هو ما تأسس على قواعد وقوانين معلومة للطرفين كالإرادة الفعلية والرغبة الأكيدة في النفع المتبادل بينهما، والمساندة بالمواقف الشجاعة في الأزمات، والمناسبات الحرجة وغيرها، مما يعبر عن إرادة الخير للآخر وإسداء النصح له بكل شفافية ووضوح، مع الاتصاف بسعة الصدر للمخالف، ومعرفة رأيه فيما خالف فيه والْتِمَاس العذر له في نطاق واقعي.

وبهذا يكون الفضاء العمومي أهم رافد من روافد التأسيس للاجتماع الإنساني المعاصر المتعايش في أمن وسلام بالدفع قدمًا نحو التقدم والحداثة الإنسانية التي تحترم في الإنسان إنسانيته وكرامته وتعزز تميزه الإيجابي عن كل ما سواه.

البيبليوغرافيا:

- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: 256هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: 1419 هـ/ 1998م.
- الإهانة في عهد الميغا إمبريالية: الدكتور المهدي المنجرة، المركز الثقافي العربي،

الدار البيضاء المغرب، الطبعة الخامسة 2007م.

- التراث والمعاصرة، الدكتور أكرم ضياء العمري، كتاب الأمة، سلسلة كتب تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، الطبعة الأولى: 1405هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: 1422هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي؛ محب الدين الخطيب.
- الفضاء العام عند هابرماس بحث في المفهوم والتحولات التاريخية، للباحثة: نوار ثابت.
- الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر للباحث المغربي رشيد العلوي بحث محكم، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- مقال بعنوان: «الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التَّحكُّم والدَّمَقْرَطَة» ليحيى اليحياوي، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ: 8 نوفمبر 2015م.
- مقال بعنوان: «طبيعة الهوية الاجتماعية في ضوء النظريات السوسيولوجية» للباحث: حاتم حميد محسن، تاريخ 13/ أب/ 2018م
- مقال بعنوان: «هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي»، نردين علوش، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 4 جانفي 2014م.
- مقال بمجلة الاستغراب بعنوان: «دور الدين في الفضاء العمومي، دراسة في تطور رؤية هابرماس الفلسفية، مشترك حسين غفاري معصومة بهرام، عدد صيف 2017م.
- مقال للدكتور محمد إكيج بعنوان: «الفضاء العمومي: مقاربة في الدلالات والتحول وضوابط التخليق» ضمن كتاب جماعي بعنوان الحريات الفردية في الفضاء العام، الأسس الفلسفية والمرجعية المؤطرة رؤى ومقاربات.